خطر الزيادة السكانية على حقوق الانسان فى مصر

اعداد

زينب صالح

تحرير

محمد البدوى

FDHRD

اكتوبر 2022

خطر الزيادة السكانية على حقوق الانسان فى مصر

ملتقى الحوار للتنميه وحقوق الانسان

مؤسسة أهلية– مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 –غير حزبية

لا تهدف الى الربح ويخضع نظامها الاساسى للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات ألاهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الاليكترونى https://www.fdhrd.org/

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

مقدمة

تشكل الزيادة السكانية في الوقت الراهن تحديا للدول على اختلاف أنظمتها سواء المتقدمة أو النامية، فثمة حقائق لا يمكن تجاهلها عن المشكلة السكانية الآن لأنها بقدر ما تمس الفرد والمجتمع؛ فإن أبعادها تجاوزت الحدود الاقليمية إلى العالمية حتى أصبحت تفرض على المجتمع الدولي مواجهتها والتصدي لها،و تأتى الزيادة السكانية كإحدى القضايا المهمة التى تظل محل نقاش دائم ومستمر على طاولة البرلمان والحكومة، لا سيما وكونها تلتهم ثمار التنمية، فضلا عما تسببه من ضغط على سوق العمل والطاقة الاستيعابية للنشاطات الاقتصادية، ما يجعلها تحديا رئيسيا للدولة المصرية.

وتعد مسألة الزيادة السكانية فى مصر من أخطر القضايا الاجتماعية التي تواجه الدولة، إذ إن معدل الزيادة السنوية يتجاوز 2.6 مليون مواطن سنويًا، وهذه الزيادة تمثل ضغطاً هائلًا وخطراً كبيراً على التنمية الاقتصادية والمجتمعية في البلاد. كما أنها تقلل من فرص استفادة الفرد من النمو الاقتصادي وتآكل عوائد التنمية، الأمر الذي يجعل الزيادة السكانية كارثة تهدد الدولة المصرية.

تسعى التنمية إلى تفعيل الإمكانات لدى جميع المواطنين لزيادة حجم القدرات لدى أي مجتمع، ومن ثم الدفع بمعدلات نموه إلى مستوى أعلى.

ويتوقف نجاح التنمية على النحو السابق على ضمان تحقيق التوازن بين نمو السكان ونمو الموارد حتى يمكن أن تتوجه لتحقيق هذه الأهداف. العبرة ليست في العدد وما إذا كان كبيرًا أو صغيرًا، العبرة هى في إمكانيات تحقيق هذا التوازن، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية.

كانت مصر قبل نحو 20 عامًا تمتلك نظامًا فعالًا لعملية تنظيم الأسرة ولكن مع تخطي تعداد سكانها 104 مليون نسمة ، أصبحت اليوم مصر الدولة الأولى عربياً من حيث عدد السكان والثالثة أفريقياً والرابعة عشرة عالمياً. فقد وصل عدد سكانها نحو 104.086.088 نسمة حسب إحصائيات عام 2022م، أي أنها تعاني حاليًا من زيادة سكانية كبيرة تشكل تحديًا كبيرًا للدولة، خاصَّة أن السكان يتركزون في مساحة جغرافية لا تتجاوز 5% من إجمالي مساحة مصر البالغة نحو مليون كم²؛ وذلك لأن معظم أراضيها ذات طبيعة صحراوية، فيتركز السكان في منطقة الحوض الخصب لنهر النيل. وبحسب الإحصائيات فإن أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكان في مصر هي منطقة القاهرة الكبرى، وقد بينت نتائج دراسة أجرتها الأمم المتحدة أن مصر تعد واحدة من أسرع الدول نموًا من حيث عدد السكان في العالم، لذا من المتوقع أن يصل عدد سكانها بحلول عام 2030م إلى نحو 121 مليون نسمة، كما يتوقع أن يرتفع العدد بحلول عام 2050م إلى نحو 160 مليون نسمة، وإلى حوالي 225 مليون نسمة مع نهاية القرن الحالي، أي نحو

ضعف عدد السكان الحاليين، لذلك صُنفت مصر ضمن البلدان التسعة التي يتوقع أن تظهر أكبر فرق في الزيادة السكانية بين الوقت الحالي ومنتصف القرن الحالى.

المشكلة السكانية في مصر أساسها عدم التوازن بين عدد السكان والموارد الاقتصادية، ولا جدال في أن الزيادة السكانية المتسارعة في المجتمع المصري تعتبر من العقبات الرئيسية أمام جهود التنمية في العديد من المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية والخدمية، كما أنها حجر عثرة في طريق نجاح السياسات الرامية لمكافحة البطالة والفقر، بالإضافة إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والحد من نصيب الفرد من الموارد الطبيعية والدخل القومي. إذ إن معدلات النمو الاقتصادي لابد أن تعادل ثلاثة إلى أربعة أضعاف معدلات النمو السكاني، حتى يشعر المواطنون بأثر النمو الاقتصادي، وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية.

وسيتم مناقشة هذه المشكلة فى التقرير من خلال التعريف بالزيادة السكانية ، وتحديد اسبابها ، وتوضيح تأثيراتها فى حصول الافراد على حقوقهم المختلفة ، الجهود المصرية المبذولة تجاه ازمه الزياده السكانيه وتقديم بعض المقترحات التى يجب ان يتم اخذها بعين الاعتبار لحل هذه المشكلة الكبيرة.

تعريف الزيادة السكانية:

يقصد بالنمو السكاني الاختلاف في حجم السكان عبر الفترات الزمنية المتعاقبة ويتحدد النمو السكاني بعوامل الزيادة الطبيعية المتمثلة في المواليد والوفيات، والزيادة الغير طبيعية المتمثلة في الهجرة، إن الخصوبة تبلغ أعلى درجاتها في ارتفاع نسبة المواليد في المجتمع وكذلك الوفيات وهي ظاهر ديموغرافية مهمة تؤثر في النمو السكاني وكذلك الهجرة من الريف إلي المدن و ينتج من هذا النمو السكاني الضغط علي الخدمات، فإن الهجرة من الريف إلى المدن من العوامل المهمة التي تؤدي إلى زيادة السكان في المدن وتحدث نتيجة لعوامل الطرد التي تتمثل في انتشار الفقر وثبات مساحه الأراضي الزراعية مع الزيادة السريعة للسكان وقله فرص العمل البديلة وبدوره يؤدي إلى انتشار البطالة وانخفاض مستوي الأجور بينما تتمثل عوامل الجذب في المدن في توفير فرص العمل المتجددة والأجور المرتفعة ووفرة الخدمات.

الزيادة السكانية عبارة عن حدوث نوع من الاكتظاظ السكاني حيث ان عدد المواليد يرتفع عن عدد الوفيات وهو ما يؤدي الى حدوث فائض كبير في السكان في عدد كبير من المناطق خاصة العاصمة وبعض المدن التي تتوفر بها جميع الخدمات العامة التي يحتاجها السكان وقد تم اجراء عدد كبير من الدراسات حول الازمات السكانية والزيادة السكانية في عدد كبير من البلاد وقد اتضح ان توفر الخدمات العامة مثل التعليم والصحة بالاضافة الى المواصلات وفرص العمل في المدن الكبيرة مثل العاصمة يؤدي الى زيادة سكانية كبيرة بالاضافة الى تفريغ المجتمع

الريفي من العمالة البشرية وهو ما يؤثر على مستوى الزراعة وكمية المحاصيل الزراعية التي تعتمد عليها الدولة في تغطية حاجة السكان الغذائية .

تحدث المشكلة السكانية عندما يزداد حجم السكان بما لا يتوافق مع توزيعهم الجغرافي وخصائصهم والموراد التي ينبغي أن تلبي احتياجاتهم، إلى جانب التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، فهناك تنظيم اجتماعي واقتصادي بإمكانه أن يستوعب هذه الزيادة السكانية، حيث يلبي احتياجاتها ويستخدمها في دفع الاقتصاد إلى الأمام للنمو، فيما تعجز اقتصاديات دول أخرى عن سد هذه الفجوة وعمل هذا التوافق، ما يتسبب في ظهور العديد من الأزمات وتهديد الاستقرار .

إن القاسم المشترك بين كافة المشاكل السكانية العالمية هو أن الزيادة السكانية ليست محكومة بقانون، وهي تختلف من مجتمع لآخر باختلاف الأطوار التي تمر بها، والنتائج التي تعكسها على المجتمع والدولة، حيث إنّ لكل مرحلة من مراحلها ظروفها اقتصاديًا، وهذا ما يسلط الضوء على جوهر الأزمة، وبالتالي يجب إحداث توائم ما بين حق الفرد في الإنجاب وبين كونه قادرًا على الإنفاق على الأبناء، إضافةً إلى حق المجتمع في الازدهار والتطور .

اسباب الزيادة السكانية فى مصر:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى زيادة عدد السكان في مصر، وفيما يأتي بعض هذه الأسباب :

- زيادة عدد المواليد: وهو أحد أهم الأسباب المؤدية لزيادة عدد السكان في مصر، حيث إن عدد المواليد يفوق بشكل كبير عدد الوفيات، فقد أظهرت الإحصائيات أن متوسط معدل الإنجاب الحالي في مصر يصل إلى نحو 14مولود كل ثانية.
- انخفاض معدل الوفيات: تظهر الإحصائيات انخفاض في معدل الوفيات بشكل كبير، وخاصة في فترة النصف الثاني من القرن العشرين، ويعود الفضل بذلك إلى تطور الرعاية الصحية في مصر، وعمل الدولة على توفير الوحدات الصحية الحكومية في كافة أنحاء البلاد.
- التوزيع غير المتكافئ للسكان: يظهر في مصر ارتفاع كبير في الكثافة السكانية، حيث يتركز نحو 99% من إجمالي سكان مصر في مناطق الدلتا والوادي، وهي منطقة لا تتعدى نسبتها 3.5% من إجمالي مساحة مصر، ويتركز نحو 25% من إجمالي السكان في إقليم القاهرة الكبرى، وهو إقليم يضم محافظة العاصمة، والجيزة، والقليوبية، ويؤدي هذا التوزيع غير المتكافئ للسكان إلى حدوث ضغط كبير على البنية الأساسية، كما يتسبب بتركيز أغلب الخدمات في المدن والمراكز الحضرية وغيابها عن باقي مناطق الدولة.

- الهجرة: تسبب العدد الهائل من المهاجرين واللاجئين والذى يقدر بنحو 6 ملايين فى زيادة الطلب على الخدمات والبضائع ، والمنافسة الكبيرة مع المصريين للحصول على فرص العمل علاوة على زيادة الطلب على الوحدات السكنية والضغط على المرافق والبنية التحتية. هذا فضلا عن أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثا عن فرص العمل والسكن الملائم تسببت فى إحداث كثافة سكانية فى المدن الحضرية وضغطا هائلا على كافة الخدمات.
- العادات والتقاليد: تؤثر العادات والتقاليد التي اكتسبها المجتمع المصري من ثقافة المجتمع الزراعي في معدل أفراد الأسرة الواحدة، كفكرة أن كثرة الأولاد عزوة، وضرورة الاستمرار في الإنجاب حتى يولد طفلاً ذكراً، وان فى كثرة الأولاد أمان للمرأة فخوفًا من الطلاق (تربط) زوجها بالأولاد، حتى لا يتجه نحو غيرها إذ يصير مسؤولاً عنهم طوال العمر. وزيادة الإنجاب حتى يساعدوا ذويهم في العمل الزراعي بالريف، بالإضافة إلى المعتقدات الدينية الخاطئة لدى بعض الأفراد. اذ تشير دراسة أن متوسط الإنجاب لدى المرأة المصرية عالٍ نسبة لمتوسط الإنجاب العالمي، إذ يصل معدل الإنجاب في مصر إلى 3.5 طفلاً، بينما يصل إلى 2.5 طفلاً لكل امرأة عالمياً.
- الزواج فى سن مبكرة: والذي بدوره يترتب عليه الإنجاب في سن مبكر، فهناك بعض القرى لا يتم الاهتمام بوسائل منع الحمل للفتيات، مما ينتج عنه إنجاب الأطفال في سن مبكر للطفلة تحت العشرون عام، وبالتالي زيادة عدد الأطفال في الأسرة. وتقول الإحصائيات إن الريفى يرى فى الزواج (سترة). ولذلك يسرع الريفيون فى تزويج بناتهم. ومعروف أن الزواج المبكر يمثل مشكلة للزوج والزوجة حيث لا يقدران مسؤولية الزواج وتربية الأطفال. والزواج المبكر لا يحمى الفتاة من الفساد، بل هناك الوعى، والأمانة الروحية، والتربية السليمة.
- تعدد الزوجات وكثرة الطلاق: إذ يسفر عن مزيد من الأطفال.
- انتشار الأمية خصوصًا بين النساء: فلا يوجد وعى صحى أو تربوى، مع جهالة فى استخدام وسائل تنظيم الأسرة، أو حتى فى مجرد الوعى بها وبأهميتها. كما أنهم لا يفكرون فى تطوير حياتهم وتنمية أولادهم ثقافيًا واجتماعيًا بالطبع.
- انخفاض مستوى المعيشة: يجعل الزوجين غير قادرين على ضبط النسل، والرعاية الصحية والطبية اللازمة رغم جهود الدولة فى جعل كل ذلك نظير مقابل رمزى بسيط للغاية.
- اهمال أساليب تنظيم الأسرة: بتوعية الناس عن وسائل تأجيل، ومنع الإنجاب، والعمل على توعيتهم بحقوق الأطفال وماهية مسؤولية التربية.
- ضيق الأحوال الاقتصادية للبلاد: مما يترتب عليه انخفاض مستوى دخل الفرد، وأيضًا انخفاض عدد فرص العمل، وبالتالي انتشر الفقر وعدم التوازن بين موارد واحتياجات

الفرد بشكل يؤدي إلى إنشاء مشكلات أخرى، مثل عمل الأطفال وتركهم للمدارس، وزيادة نسبة الأمية.

- التغيرات السياسية: شهدت الدولة المصرية منذ عام 2011 تغييرات سياسية هائلة كان لها تداعيات كبيرة على خطط التنمية وضبط النمو السكانى حيث توجهت أولويات الدولة فى تلك الفترة إلى تحقيق الانضباط الأمنى والحفاظ على الأمن الغذائى للمواطنين ، وبسبب هذه الأوضاع غير المستقرة تحول النمو السكانى إلى الارتفاع مرة أخرى وبمعدلات متسارعة بسبب عدم انتظام خدمات تنظيم الأسرة بعد أحداث 2011 وانخفاض جودة الخدمات المقدمة مع غياب البيانات المُحدثة وبرامج بناء القدرات وآليات الرصد والتقييم.

تأثير ازمة الزيادة السكانية على حقوق الانسان:

التأثيرات الاقتصادية والتنمية المجتمعية:

التأثيرات السلبية التي يسببها التزايد الكبير في عدد السكان على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقف عائقًا في تنمية المجتمع وازدهاره وذلك بسبب:

1. زيادة الاستهلاك لدى الأفراد، وبالتالي تقليل مدخراتهم التي يدخرونها لأغراض استثمارية، مما يؤدى إلى الحد من إمكانية رفع مستوى الدخل القومى للأفراد، حيث يصبح الدخل القومى أقل من معدلاته السابقة وهذا يؤدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة.
2. ارتفاع تكاليف المعيشة حيث ترتفع الأسعار بزيادة الطلب على الموارد كافة من بينها الرعاية الصحية والغذاء والمأوى، وبسبب قلة المواد المُنتجة لها والمواد الخام.
3. زيادة نفقات الدولة على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والحماية والأمن والإسكان، حيث يؤدى ارتفاع التعداد السكاني إلى النقص فيها وزيادة الطلب عليها بحيث يكون هذا الإنفاق الاستهلاكي على حساب نفقات التنمية والأموال المخصصة للمشروعات الاستثمارية كالصناعة والزراعة والتجارة مما يؤدى إلى استنزاف الموارد.
4. انتشار ظاهرة البطالة بين الأفراد وبخاصة في صفوف المتعلمين مما يؤدى إلى هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج.
5. الانخفاض الواضح في نسبة الأجور في القطاعين الخاص والحكومي وذلك بسبب توفر الكثير من الأيدي العاملة، كما إن الزيادة السكانية قد تؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة الطلب عليها بصورة لا تتناسب مع نسبة الأجور مما يؤدى إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد. بالإضافة إلى انخفاض المستوى المعيشي للأسرة، وصعوبة رعاية الأبناء وعمالة الأطفال، وكثرة الخلافات الأسرية، وضعف الرقابة الأسرية نتيجة انشغال الوالدين، وزيادة الضغط النفسي والعصبي على الوالدين.
6. ارتفاع أسعار الوحدات السكنية نظرًا لصعوبة توفير الأعداد اللازمة لتلبية احتياجات الأسر الجديدة بالإضافة إلى أن الزيادة السكانية تؤدى إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وانخفاض الإنتاج الزراعي وبالتالي التأثير على اقتصاد الدولة.
7. انهيار المرافق العامة نتيجة زيادة الضغط عليها وعدم كفاية الاستثمارات اللازمة لتجديدها والتوسع فيها.

8. عدم كفاية الخدمات من طعام ومسكن وملبس ومستشفيات ومدارس ومواصلات لان ليس فى طاقة الدولة خدمة كل هذا العدد.

وتحتاج مشكلة الزيادة السكانية إلى الوقوف عندها طويلاً ، وفهم أسبابها ومحاولة علاجها كي لا يمتد أثرها السلبي إلى المجتمع ككل ، لأن ذلك سيؤدي إلى حدوث اختلالات في النظام المجتمعي في الدولة، وقد يسبب ظهور الجريمة وانتشارها بسبب تفشي البطالة وقلة الفرص وحاجة الناس إلى الدخل، وزيادة السكان تعد من المسببات لتغير تعامل الناس مع بعضهم البعض فيبدأ ظهور الغش في البيع و الضرر بالآخر والاحتيال من أجل كسب المزيد من المال لسد متطلبات الحياة اللانهائية.

المشكلات الاجتماعية:

يؤثر التضخم السكاني الكبير على استقرار المجتمع بشكل عام، حيث تتناسب المشكلات الاجتماعية التي تظهر في مجتمع ما مع عدد السكان فيه طردياً، فيُرى في المجتمعات الكبيرة العديد من الجرائم مع ارتفاع معدلات الجريمة، وذلك نتيجة لرفعها معدلات التزاحم والكثافة السكانية في ظل محدودية الموارد مقارنة بالزيادة السكانية، ما خلق حالة من التصارع عليها ومشكلات السكن والتفكك الأسري وغيرها، فيما يُنظر لأفراد هذه المجتمعات على أنهم أعداد فقط مما يقلل من فرصهم في تحقيق عدالة اجتماعية تضمن لهم الاستقرار والأمان النفسي كما يجب.

انخفاض جوده التعليم: تقف الزيادة السكانية حجر عثر أمام إصلاح المنظومة التعليمية إذ أن جودة الخدمة التعليمية تعتمد بشكل أساسي على عدد الطلاب ، وبالطبع كلما زاد عدد الطلاب انخفضت جودة الخدمة التعليمية المقدمة.

انخفاض جوده الخدمات الصحية: فى حالة استمرار الزيادة السكانية بوضعها الحالى فإن هذا سوف يؤدى إلى عديد من الآثار السلبية على مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة ، فهذه الزيادة سوف تؤدى الى ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية وارتفاع تكاليف العلاج وتوفير عدد أكبر من الكوادر الطبية كالأطباء وأطقم التمريض والمستشفيات وعدد الأسرة والأجهزة والمعدات الطبية ، وجميعها معطيات تشكل ضغطا على الميزانية العامة للدولة والموجهة للقطاع الصحى بشكل خاص.

الأثر البيئي:

تؤدي زيادة النمو السكاني إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية الصناعية، ويزيد ذلك من التلوث، والاكتظاظ، والضوضاء، ويؤدي للتعدي على الغابات والمناطق الزراعية الخضراء وقطعها وتدميرها في سبيل العمل والبناء مما يؤدي للتغير البيئي السلبي. حيث يرتبط التلوث البيئي الذي يشهده العالم اليوم بشكل أساسي بازدياد عدد سكان البلدان، فمظاهر ازدحام المدن وتعقد الحياة الصناعية بمظاهرها المختلفة المتمثلة بالتصنيع وتصريف العوادم وانبعاث الغازات الضارة في الجو، بالإضافة إلى ما تسببه الحياة الاجتماعية بتنقلاتها واستخدام وسائل النقل المتعددة تتسبب بخطر بيئي كبير على البشرية يدعو العالم باستمرار للالتفات وإيجاد حلول بيئية مناسبة تمنع أو تحد من هذه التأثيرات.

تقلص الاراضى الزراعيه :

زيادة النمو السكاني يزيد من فكرة تحويل الأراضي الزراعية لصالح الخدمات اللوجستية من مستشفيات ومباني ومدارس، فتقل حصة الفرد الواحد من نصيب المحصول الزراعي وارتفاع البطالة في هذا القطاع، وانخفاض الادخار والاستثمار القائمين على القطاع الزراعي وهو أحد القطاعات المؤثرة في الاقتصاد.

الأمن الغذائي والموارد الأخرى:

يُعرف الأمن الغذائي بأنه توفر الغذاء الكافي والمتوازن للفرد في كل الأوقات، مما يعني ارتباطه بالإمدادات الغذائية المختلفة بشكل رئيسي، فيما حددت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ركائز أربعة أساسية يقوم عليها الأمن الغذائي وهي: التوافر، والقدرة على الحصول على الغذاء، والاستخدام، والاستقرار، وهي الأمور التي تتأثر بشكل أساسي وعكسي بعدد السكان وإمكانية تحقق هذه الركائز في حالات التضخم السكاني لا سيما في حالات الحروب والنزعات والطوارئ، حيث تعتبر هذه ظروفًا تزيد من أعداد من يعانون من الجوع المزمن وسوء التغذية وما يتعلق بذلك من أمراض، يُضاف إلى ذلك نقص الموارد الأخرى مثل الماء والدواء وغيرها من الضروريات التي تتأثر بهذه الزيادة بشكل مشابه لما سبق .

قلة الموارد الطبيعية:

إذ تعتبر الأرض ذات إنتاجية محدودة للطعام بالاضافه لندره موارد الماء، والزيادة الكبيرة في عدد السكان يزيد من الطلب على هذه الموارد، كما تقلل الزيادة السكانية من هذه الموارد من خلال قطع الغابات، وصيد الحيوانات، وزيادة التلوث.

التغير المناخي:

يزيد ارتفاع عدد السكان الكبير من مستوى الطلب على كافة الموارد الطبيعية والزيادة في القطاع الصناعي ، ويزيد مستوى الاستهلاك البشري للنفط والغاز الطبيعي، وبالتالي ارتفاع نسب ثاني أكسيد الكربون مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة عن معدلاتها الطبيعية والتسبب في الاحتباس الحراري، الذي يدهور البيئة باحتراق الغابات ارتباطًا بالحرارة المرتفعة وارتفاع مستوى البحار والمحيطات وحدوث الفيضانات المدمرة نتيجة لذوبان الثلوج في الأقطاب وغيرها، الأمر الذي يُحدث خلل في التوازن البيئي ويدمره.

خلق بيئة للحروب والصراعات الدولية:

الصراع على الموارد الطبيعية وأهمها المياه لتغطية مشكلة الفقر والجوع القاتل للأفراد، وعلى الرغم من الحلول التقنية الموضوعة إلا أن الهدف لدى كل طرف سيكون القتال من أجل البقاء على قيد الحياة.

ظهور الأوبئة:

وهو المرتبط بسوء التغذية وقلة الرعاية الصحية المقدمة وسوء النظافة الشخصية والفقر، فظهور أوبئة تزيد من العبء على الأفراد والدولة.

سوء التغذية والمجاعة:

المرتبط بقلة الموارد وسوء الرعاية الصحية التي تغطي حاجة السكان، وتلاحظ المجاعات كثيراً الآن في الدول غير النامية والفقيرة.

نقص المياه:

سيزيد الطلب على مصادر المياه العذبة التي تشكل نسبة 1% من مياه الأرض فقط، عند الزيادة السكانية الهائلة، وبحلول عام 2025 سوف تكفي هذه المياه لـ70% فقط من سكان العالم، مما يعني عدم وصولها للمناطق الفقيرة .

انخفاض العمر المتوقع للأفراد:

بسبب نقص الحاجات الأساسية للحياة من رعاية صحية وطعام وتوفر العمل.

انقراض الحياة البرية:

يتوقع الخبراء انقراض 50% من الحياة البرية إن استمر النمو السكاني على وضعه الحالي بسبب التوسع على حساب الغابات والبيئات المناسبة للحياة البرية.

زيادة الإقبال على الزراعة المكثفة:

وذلك لتغطية الحاجات لكن بأنظمة غير ملائمة لسلامة الأراضي وبالتالي تدهورها وانعدام كفاءتها للزراعة مرة أخرى.

تأثير الزيادة السكانية على قطاع الكهرباء:

حيث يؤثر النمو السكاني المتزايد على العديد من القطاعات من بينها الطاقة وخاصة الكهرباء، الذي يشهد ضغوطًا مستمرة على مدار الأعوام الماضية لتغطية احتياجات المواطنين من الكهرباء.

ويتعارض كل ماسبق من اضرار وتأثيرات للزيادة السكانية تحرم الفرد من الحصول على حقه فى الحصول على السكن والعمل والسلع الغذائية وحقه فى الصحة والتعليم وغيرها من الحقوق التى سبق ذكرها مع بنود الحقوق التى يكفلها الدستور والقانون للافراد داخل المجتمع:

الجهود المصرية المبذولة تجاه ازمه الزياده السكانيه :

تحركت الدولة سريعًا فى وضع خطة دقيقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، يستهدف خفض نسبة الفقر بما لا يقل عن واحد في المئة سنويًا، وضبط معدل النمو السكاني وذلك من خلال وضع العلاج الملائم لتلك الازمة من خلال عدة محاور على النحو التالي:

- رفع كفاءة مستشفيات ووحدات صحة وتنمية الأسرة.
- إدراج 2 مليار جنيه لصالح مشروع تنمية الأسرة المصرية في خطة التنمية المستدامة.
- تنفيذ مليون مشروع متناهي الصغر من خلال وزارة التضامن الاجتماعي، وجهاز تنمية المشروعات للمرأة.
- تدريب 2 مليون سيدة على إدارة المشروعات، ومحو الأمية الرقمية والشمول المالى وتأهيلهن لسوق العمل طبقًا للفرص الاستثمارية بكل محافظة.
- تأسيس صندوق حكومي لتأمين وتنمية الأسرة المصرية، يمنح حوافز للأسر الملتزمة بمحددات ضبط النمو السكاني.

تدرك القيادة السياسية المصرية خطورة القضية السكانية والتى أصبحت تمثل تحدياً متزايداً أمام خطط التنمية فى مصر وتداعياتها الخطيرة ، الأمر الذى جعل من هذه القضية أولوية فى عملية الإصلاح والبناء التى تقوم بها الدولة المصرية منذ عام 2014 لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، حيث اتخذت العديد من الإجراءات والمبادرات والبرامج من أجل مواجهة هذه المشكلة ، ويمكن إجمال هذه الإجراءات فيما يلى:

1- **الدستور المصرى (المادة 41):** ألزم الدستور المصرى الدولة بوضع برنامج قومى يُحدث توازنا بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة ، فقد نصت المادة 41 من الدستور المصرى 2014 على أنه: "تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلي تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك فى إطار تحقيق التنمية المستدامة".

2- **إطلاق الاستراتيجية القومية للسكان (2015-2030):** وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الارتقاء بنوعية حياة المواطن من خلال: خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، وإعادة رسم الخريطة السكانية في مصر عبر إعادة توزيع السكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية ، فضلا عن عدد من الأهداف الكمية جاء فى مقدمتها خفض

معدلات الإنجاب ليصل متوسط عدد الأطفال إلى 2.4 طفل بحلول عام 2030 مقارنة بحوالي 3.5 طفل حالياً. ويتطلب تحقيق هذا الخفض في معدلات الإنجاب الوصول بنسب السيدات اللائي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلى 72% مقارنة بحوالي 59 %حالياً.

وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أربعة أهداف هى:

- الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري، من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية، لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني. ويتم ذلك من خلال القنوات والأجهزة الصحية والاجتماعية والإعلامية والدينية، للتعريف بخدمات تنظيم الأسرة، وتشجيع الأسر على استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال الارتقاء بالخصائص السكانية ، ويتطلب ذلك خفض معدلات الأمية وتحسين جودة التعليم والقضاء على عمالة الأطفال.
- إعادة توزيع السكان من خلال إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة والقضاء على العشوائيات.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي، ويتضمن ذلك ربط خريطة التنمية بخريطة الفقر في مصر من أجل الوصول إلى توزيع للمشروعات يخدم محدودي الدخل، وإعطاء أولوية للمحافظات وللمناطق الفقيرة عند توزيع مشروعات البنية الأساسية التي يمكن أن ترفع معدلات التشغيل بما في ذلك تشغيل المرأة.

3- **إطلاق الاستراتيجية القومية لتنمية الأسرة المصرية فى فبراير 2022:** والتى تهدف للارتقاء بجودة حياة المواطن والأسرة بشكل عام من خلال ضبط معدلات النمو المتسارعة، والارتقاء بخصائص السكان (مستوى التعليم، الصحة، معدل الفقر، فرص العمل).

وترتكز الاستراتيجية على عدة محاور أبرزها المحور التشريعي لوضع إطار تنظيمي حاكم للسياسات المتخذة لضبط النمو السكاني، ومحور التمكين الاقتصادي للمرأة، والذي يتمثل في تدريب مليوني سيدة، وإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر لحوالي مليون سيدة، وتنظيم زيارات منزلية من قبل وزارة الصحة لتلبية احتياجات النساء من وسائل تنظيم الأسرة، فضلًا عن توفير تدريب لرائدات ريفيات، والدفع بمزيد من الطبيبات لتوفير وسائل التنظيم، بالإضافة إلى تنظيم برامج توعوية للشباب المقبلين على الزواج، وإنشاء منظومة إلكترونية موحدة لميكنة وربط جميع الخدمات المقدمة للأسرة المصرية.

ومن المقرر تنفيذ هذه الاستراتيجية على عدة مراحل فى جميع أنحاء الجمهورية على مدار 3 سنوات، على أن تشمل المرحلة الأولى عدد 1500 قرية من قرى مبادرة "حياة كريمة" تتواجد في 52 مركز ب 20 محافظة.

وفيما يتعلق بالفئات المستهدفة من الاستراتيجية، فإنها تستهدف السيدات من 18 حتى 40 سنة، طلبة الجامعات، تلاميذ المدارس، أطفال القرى والنجوع، تجمعات الريف، رجال الدين، الداعيات والراهبات.

4- **مشروع 2 كفاية:** قامت وزارة التضامن الاجتماعى بتدشين مشروع "2 كفاية" بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة خاصة فى المناطق الفقيرة والأكثر احتياجًا.

تم إطلاق هذا المشروع بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وتتضمن أنشطة المشروع حملات طرق الأبواب للسيدات فى المحافظات الأعلى فى معدلات الخصوبة وهي البحيرة، الجيزة، الفيوم، بنى سويف، المنيا، قنا، سوهاج، أسيوط، الأقصر، أسوان، بالإضافة إلى حي الأسمرات ، والتوسع فى إقامة عيادات تنظيم الأسرة وعيادات الجمعيات الأهلية المشاركة فى المشروع ، فضلا عن تقديم النصائح والمشورة ورفع وعى السيدات لتغيير القيم الإنجابية الخاطئة.

وعقد المشروع شراكة مع 108 جمعية أهلية بعدد 2257 قرية/ حي بالمحافظات المستهدفة، ويقوم بالتثقيف المجتمعي 1,246 متطوعة تم تدريبهن للعمل كمثقفات مجتمعيات ، وكذلك تجهيز 65 عيادة " 2 كفاية" بالإضافة إلى تدريب الأطباء والتمريض العاملين، وإمداد تلك العيادات بوسائل تنظيم الأسرة التي قامت وزارة الصحة والسكان بتوفيرها بالمجان.

وبالفعل وصل عدد المترددات علي عيادات تنظيم الأسرة بالجمعيات الأهلية الشريكة إلى 251 ألف سيدة، كما وصل إجمالي السيدات المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة إلى حوالي 195 ألف سيدة من إجمالي المترددات، أي 78% من عدد المترددات.

وفيما يتعلق بنتائج حملات طرق الأبواب التي تعمل علي زيادة الطلب على وسائل تنظيم الأسرة عن طريق تصحيح المفاهيم الصحية والمجتمعية والدينية الخاطئة حول تنظيم الأسرة وتعزيز مفهوم الأسرة الصغيرة، فقد تم تنفيذ العديد من ورش العمل وإعداد وطباعة وتوزيع عدد 2.500 نسخة من "دليل المثقفة المجتمعية" والذى يتضمن أهم الرسائل لتصحيح المفاهيم ، وقد بلغت عدد زيارات طرق الأبواب 9.300 مليون زيارة، كما بلغ عدد زيارات السيدات المستهدفات إلي عيادات تنظيم الأسرة بوزارة الصحة وعيادات الجمعيات الأهلية الشريكة 1.751 زيارة تردد.

ونجح البرنامج في تعبئة 1.250 متطوعة للتعاون في التسويق المجتمعي لكافة القضايا الاجتماعية التي تقوم الوزارة بتسويقها ، وأثناء إيقاف حملات طرق الأبواب فى الربع الثاني من

عام 2020 نظراً لجائحة كورونا، قد تم عمل 703 ألف مكالمة تليفونية للتوعية بتنظيم الأسرة وبطرق الوقاية من فيروس كورونا.

5- **التوسع فى برامج الحماية الاجتماعية:** والتى كان آخرها إضافة مليون أسرة لبرنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" الذى تم إطلاقه فى 2015، فضلا عن صرف مساعدات استثنائية لـ ٩ ملايين أسرة خلال ٦ شهور حيث وجهت الدولة ما يزيد على 2 تريليون جنيه لبرامج الحماية الاجتماعية، خلال الثمانى سنوات السابقة (2015/14-2022/21)، وذلك بمعدل زيادة 95%، مقارنةً بالسنوات الثمانى التى سبقتها (2007/06 -2014/13).

وكان من أبرز ثمار برامج الحماية الاجتماعية انخفاض معدلات الفقر فى مصر منذ سنوات طويلة ، فقد أوضح الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن معدلات الفقر تراجعت فى مصر إلى 29.7% في العام 2019-2020 مقابل 32.5% في العام 2017-2018 ، ولأول مرة منذ 20 عامًا ، كذلك تراجعت نسبة الفقر المدقع على مستوي الجمهورية إلي 4.5% عام 2019/2020 مقابل 6.2% عام 2018/2017.

6- **إتاحة مزيد من خدمات المرافق العامة للمواطنين:** على الرغم من الزيادة الهائلة للسكان، وصلت نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء 99.7% فى 2017، مقابل 99.07 فى 2006. ووصلت نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للمياه 96.97% فى 2017 مقابل 96.60%. ووصلت نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي 55.89% مقابل 46.60% فى 2006.

7- **زيادة الرقعة الزراعية:** سعت الدولة إلى زيادة المساحة المنزرعة من خلال تنفيذ مشروعات تهدف إلى التوسع في استصلاح الأراضي، والتى كان أبرزها: مشروع المليون ونصف المليون فدان، ومشروع الدلتا الجديدة.

وتستهدف الدولة من خلال تلك المشروعات تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي القومي بما يتناسب مع معدلات الزيادة السكانية، فبحسب تصريحات وزير الزراعة بلغ إجمالى مساحة الأراضى الزراعية الآن حوالى 9.4 مليون فدان، منها 6.1 مليون فدان من الأراضى القديمة، والباقى أراض جديدة ومستصلحة.

8- **إعداد استراتيجية للموارد المائية:** حتى عام 2050 ، ووضع خطة قومية للموارد المائية حتى عام 2037 بتكلفة تصل إلى 50 مليار دولار والتى من المتوقع زيادتها إلى100 مليار دولار ، وترتكز على أربعة محاور رئيسية تتضمن: ترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة ورفع كفاءة منظومة الري من خلال مشروعات تبطين الترع والتحول لنظم الري الحديثة، وتحسين نوعية

المياه من خلال إنشاء محطات المعالجة الثنائية والثلاثية، وتوفير مصادر مائية إضافية مثل تحلية مياه البحر، وتهيئة المناخ للإدارة المثلى للمياه من خلال التطوير التشريعى والمؤسسى وزيادة وعى المواطنين بأهمية ترشيد المياه والحفاظ عليها من كافة أشكال الهدر والتلوث.

9- **القضاء على المناطق العشوائية:** أولت القيادة السياسية اهتماما كبيرا بالقضاء على المناطق العشوائية غير الآمنة، وتطوير المناطق غير المخططة بمختلف المحافظات، من خلال التوسع فى مشروعات الإسكان الاجتماعي، والتصدي بكل حسم لمخالفات البناء والتعدي على الأراضي، والتنوع الجغرافي فى إقامة المشروعات القومية حيث قامت بتنفيذ المشروعات فى مختلف أنحاء الجمهورية، وعدم اقتصرها على المدن الكبرى.

هذا إلى جانب مشروع التطوير العمراني فى عواصم المحافظات الذي يُموله صندوق التنمية الحضارية ويستهدف معالجة مشكلة الطلب المتزايد على السكن.

10- **إطلاق مبادرة "حياة كريمة"** فى عام ٢٠١٩ لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا وذلك على مستوى الدولة. وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية التى من شأنها ضمان "حياة كريمة" لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتهم.

11- **إطلاق مبادرة "سكن لكل المصريين"** لتوفير وحدات سكنية للمواطنين من متوسطي الدخل، حيث تستهدف المبادرة إنشاء 3 ملايين وحدة سكنية للاستيعاب الطلب المتنامي على السكن فى ظل الزيادة السكانية المطردة.

كما وجه الرئيس السيسي في يناير 2021 بوضع آلية يتم من خلالها اتخاذ ما يلزم في إطار الارتقاء بالخصائص السكانية وجودة حياة المواطن المصري والشواغل الاجتماعية للأسرة المصرية وليس ضبط النمو السكاني فقط. وتم تدشين المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية 2021-2023، تحت هدف استراتيجي هو إدارة القضية السكانية، والتشبيك بينها من خلال خطة استراتيجية متكاملة؛ للارتقاء بجودة حياة المواطن وضمان استدامة عملية التنمية، مع التأكيد على أهمية النظر للقضية السكانية كحق من حقوق الإنسان وبصفة خاصة حقوق المرأة والطفل.

ويتم تنفيذ المشروع في نطاق جغرافي يضم جميع أنحاء الجمهورية، على مدار 3 أعوام، ويستهدف في عامه الأول محافظات المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية «حياة كريمة». ويشمل مختلف الأبعاد الأسرية اجتماعيًا وسكانيًا وصحيًا وثقافيًا، بما فيها التمكين الاقتصادي للسيدات، إضافةً إلى الاهتمام بصحة المرأة من خلال رفع كفاءة مراكز صحة وتنمية الأسرة لتقدم التطعيمات وخدمات الرعاية الأولية، فضلًا عن متابعة الفحوصات الطبية قبل الزواج

وبعده، وكذلك الاهتمام بالتوعية المجتمعية ومتابعة حضور الزوجين للدورات التدريبية المؤهلة للزواج؛ وذلك لتحقيق العديد من الأهداف أهمها: تحسين الخصائص السكانية، والكشف عن الأمراض الوراثية ومنع زواج القاصرات، والقضاء نهائيًا على ظاهرة ختان الإناث.

ويرتكز المشروع على عدة محاور، أبرزها:

- المحور الاقتصادي: ويشمل التمكين الاقتصادي للمرأة، خاصة بالفئة العمرية من 18 حتى 45 سنة، من خلال تنفيذ مليون مشروع متناهي الصغر تقوده المرأة، من خلال وزارة التضامن الاجتماعي، وجهاز تنمية المشروعات للمرأة. بالإضافة إلى تدريب 2 مليون سيدة على إدارة المشروعات، ومحو الأمية الرقمية والشمول المالي وتأهيلهن لسوق العمل طبقًا للفرص الاستثمارية بكل محافظة، وهو ما يعزز ثقتها بنفسها واستقلاليتها المالية.

- التدخل الخدمي: توفير وسائل تنظيم الأسرة بالمجان، وتوطين 1500 طبيبة مدربة على تلك الوسائل وتوزيعهن على المنشآت الصحية، وزيادة مشاركة الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة لتصل إلى 400 جمعية، هذا بخلاف تأهيل مستشفيات تكامل -جزء كبير منها غير مستغل- لتحويلها لوحدات لصحة الأسرة وبعض منها تأهيلها كحضانات لاستيعاب الأطفال، والبعض الآخر كمشاغل وورش عمل للسيدات؛ والتدريب على إنتاج المنسوجات الطبية لسد حاجة المستشفيات، لضمان تسويق المنتجات.

- التدخل التشريعي: بتجريم زواج القاصرات، وتغليظ العقوبة على عمالة الأطفال، وتجريم عدم تسجيل المواليد.

- التحول الرقمي: بتدشين منظومة إلكترونية موحدة لميكنة وربط الخدمات المقدمة للأسرة المصرية، ودمجها بقواعد بيانات الزواج وتكافل وكرامة ووحدات صحة وتنمية الأسرة.

- التدخل الثقافي والتوعوي: بتوعية 6 ملايين سيدة في سن الإنجاب من خلال عقد 30 ألف ندوة و500 فعالية، وتوعية 2 مليون مقبل على الزواج بالقضية السكانية.

ان هذا المشروع يبدو وأنه مشروع قومي عظيم على غرار مشروع حياة كريمة، أو استصلاح الأراضي وغيرها من المشروعات القومية التي يتم تنفيذها في كافة ربوع الدولة، وجميعنا نفهم احتياجنا لمثل هذه المشروعات، وأصبحنا ندرك تمامًا أهمية وجود مشروع لبناء وتطوير الأسرة المصرية بوصفها عماد المجتمع والاقتصاد المصري، فالتطوير في البشر هو أساس أي عملية تطوير تنموي مستدام. وهو ما يجعلنا ننتظر الآثار التي ستحققها هذه الاستراتيجية على أرض

الواقع، والتي تتطلب متابعة حثيثة واستهداف جيد للأسر المصرية، بما يحقق تحسينًا ملموسًا في الخصائص السكانية للمجتمع المصري.

الخاتمة

يُسهم في زيادة المشكلة السكانية ما يجتاح المجتمع المصري من تيارات فكرية تدفع إلى تغييب العقل، ومقاومة كل فكر تنويري، وكل فهم وإدراك واعيين يمكن أن يدفع المجتمع نحو منظومة قناعات فكرية مغايرة، ومجموعة قيم مجتمعية تلعب دورًا مهمًا في مراحل التحول، ويكون لها انعكاساتها على كل الأصعدة (الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية).

تتفاقم مشكلة السكان عندما لا يكون لدى السكان قناعة بخطورة هذا النمو المتسارع، ولا توجد لديهم قناعة بالعلاقة بين ضبط السكان وتوفير الميزانيات التي يمكن أن تتوجه إلى تحسين مستوى الخصائص، ورفع مستوى المعيشة. وإذا انصرف الجزء الأكبر من ميزانية الدولة إلى سد الاحتياجات الأساسية للإضافات العددية السنوية للسكان، فإن ما سيوجه إلى الاستثمارات سيتضاءل، وتعجز الدولة عن تقديم الخدمات المطلوبة بالكفاية والكفاءة اللازمة. وهكذا تبدو الدولة أمام المواطنين عاجزة عن تلبية مطالبهم، في الوقت الذى نسى أو تناسى هؤلاء المواطنين دورهم في ما أسهموا فيه من هذا العجز.

وبالعودة إلى مفهوم حقوق الإنسان الذي يشير إلى مجموعة حقوق أساسية للفرد، وحزمة من الحريات في مجالات السياسة والاقتصاد، والفكر يتم تقنينها في إطار تنظيمي مجتمعي يحولها من حريات مطلقة إلى حريات منضبطة حتى لا تتناقض حرية الفرد مع حرية الجماعة. وأمام كل حقوق يتمتع بها الإنسان مسئوليات تجاه حقوق الآخرين، وأمام مصالح الدولة ودورها في توفير هذه الاستحقاقات الحقوقية.

هذا الفهم السابق لحقوق الإنسان وضوابطها يملي على الدولة إزاء حرية الأفراد في اختيار عدد الأبناء أن تضع سياسات حازمة لضبط النمو السكاني. بجدية كاملة، باعتبار تنظيم الأسرة وسياسة (طفلان فقط) التي نصت عليها الاستراتيجية القومية للسكان، واستراتيجية التنمية 2030 أساسًا لكل ما تقدمه الدولة من دعم في مجالات التعليم والعمل والدعم المجتمعي. وهو مطلب أساسي لتمتع الإنسان بحقوقه الأساسية من تعليم وصحة وبيئة نظيفة ومستوى معيشي يحقق معايير جودة الحياة.

التوصيات:

لا شك أن الزيادة السكانية تعد المشكلة الأخطر والأهم والأكثر تأثيرا على خطط التنمية الشاملة، وجهود الدولة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة لن تؤتى ثمارها إذا لم تتزامن مع خطط واستراتيجيات جادة لخفض معدل الزيادة السكانية. ومن المقترحات للحد من النمو السكاني كما يلي:

1- وضع استراتيجية عاجلة وموحدة قابلة للتطبيق لضبط معدلات النمو السكانى مع تفعيل آليات التقييم والمتابعة لهذه الاستراتيجية وإشراك كافة مؤسسات الدولة المعنية فى تنفيذها ، والاهتمام بوضع "خفض معدل الزيادة السكانية" كهدف قومى تتعاون كافة أجهزة الدولة فى تحقيقه.

2- استحداث مواد تشريعية وقانونية تمكن من وضع إطار حاكم لسياسات ضبط النمو السكانى خاصة فيما يتعلق بتحديد سن الزواج.

3- إحداث عملية خلخلة سكانية واقعية وحقيقية لإنهاء تكدس السكان حول وادى النيل ودلتاه والانتقال إلى المدن والعواصم الجديدة التى أقامتها الدولة فى الأعوام الأخيرة والتى وصلت إلى 30مدينة جديدة بمساحة 580 ألف فدان ، وبإجمالى استثمارات 690 مليار جنيه.

4- وضع سياسة واضحة لتحسين الخصائص السكانية لتحقيق الاستفادة القصوى من الثروة البشرية فى عملية التنمية المستدامة.

5- تنظيم حملة إعلامية موسعة من خلال وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعى ورسم سياية للإعلام السكانى تستهدف رفع الوعى المجتمعى حول مخاطر الزيادة السكانية وكيفية السيطرة على خفض معدلات الإنجاب.

6- توفير التمويل الكافى والمستدام لضمان التغطية الكاملة لوسائل منع الحمل وإتاحتها بالمجان، وإرشاد السيدات بسبل استخدامها.

7- تحسين خدمات تنظيم الأسرة المقدمة للمستهدفات، ولكي يتحقق ذلك، لا بد من مواجهة التحديات في تقديم الخدمات ونشرها في جميع المحافظات، زيادة عدد الأطباء خاصة النساء وأطقم التمريض وتدريبهم على التعامل مع السيدات ورفع الوعى لديهن بأهمية وطرق استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

8- تشجيع منظمات المجتمع المدني للقيام بدور أكثر فعالية فى توفير الخدمات والمشورة فى المناطق النائية، ورفع وعى المواطنين بمخاطر الزيادة السكانية.

9- تبنى خطة توعوية وثقافية شاملة لتصحيح المفاهيم والمعتقدات الاجتماعية والدينية الخاطئة حول مفهوم تنظيم الأسرة مع التأكيد على أنه لا يتعارض مع القيم الدينية والثقافية.

10- ضرورة الاهتمام بالمناطق الريفية بوجه عام وريف الوجه القبلي بصورة خاصة، والصعيد والمحافظات والمدن الحدودية وتوفير خدمات الصحة، والصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة.

11- الاهتمام بدعم المرأة وتوفير التعليم والصحة لها، وتمكينها اقتصاديًا وتوفير فرص العمل لها على قدم المساواة مع الرجل ، حيث إن المراة العاملة بحسب الدراسات والبيانات تنجب عددا أقل من الأطفال وتهتم بشكل أكبر بتعليم أبنائها مقارنة بالمرأة غير العاملة وغير المتعلمة.

12-إجراء مسح دورى دقيق لأعداد الزيادة السكانية وأماكن تمركزها ورصد الخصائص السكانية بغرض إتاحتها للجهات المعنية ودراستها بشكل مُفصل.